جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميّة فصلية محكّمة

اقرأ في هذا العدد:

الإيمان وأثرهُ على الصحة النفسية للفرد والمجتمع في الأديان السماوية الثلاثة
أ.م.د . أحمد يونس صديق

آداب الصحبة في مناهج المؤرخين المسلمين من (القرن الثاني إلى العاشر الهجري) - دراسة تحليلية -
أ.م.د. سعاد مقداد ناجي الأسدي

المصطلح الصرفي في كتاب مراح الأرواح في التصريف - دراسة وصفيّة تحليليّة -
أ.م.د. رعد سرحان إبراهيم السامرائي

كتب العقيدة الإسلامية وأسباب تأليفها - دراسة تحليلية لنماذج مختارة -
أ.م.د. عبد الجبار عبد الستار عبد الكريم

أحاديث حسن الظن بالله تعالى - دراسة تحليلية -
أ.م.د. صباح لطيف عبد الله

الإمام الترمذي حياته ومنهجه في كتابة الجامع
أ.م.د. مرفت نواف عبود

بنية الزمن الطقسي في اليهودية دراسة نقدية في ظاهرتي الذاكرة والانتظار
أ.م.د. طلال أحمد عبد الله الجميلي

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

الجزء الثاني- العدد السادس والخمسون
ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

الجزء
٢
العدد ٥٦

ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

Al- Imam Al-Adham
University College

A.D 2026 A.H 1447

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

العدد السادس والخمسون

«الجزء الثاني»

ذي الحجة ١٤٤٧ هـ

حزيران ٢٠٢٦ م

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٦م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد عضو
أ.د. نور سعد محسن عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث عضو

شروط النشر في مجلة
كلية الإمام الأعظم الجامعة / العراق

الرقم الدولي ISSN: 1817 - 6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو ٨١٨ في ٢٠٠٥/٣/١٧م

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجلات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٤.

شروط النشر العامَّة:

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (impact Factor)، تمهيدًا لدخول المستوعبات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١. ألَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا في مجلة أخرى، وألَّا يكونَ جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقّع نموذجَ تعهدٍ بألَّا يكونَ البحث منشورًا، أو سبق تقدّيمه للنشر في مجلة أخرى، وألَّا يقدّمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

٢. ألَّا يذكر اسم الباحث أو أيّ إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.

٣. ألَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤. أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.

ب. اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.

ج. مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.

د. رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.

٥. يقدّم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يقل على (١٥٠) كلمة.

٦. يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Keyword)، باللغة العربية والإنجليزية.

٧. على الباحث اتّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي:

- مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).
- قائمة المصادر باللغة العربية (APA).
- قائمة المصادر باللغة الإنكليزية (APA).

٩. الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues.

١٠. تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١. يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.

١٢. تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدّم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.

١٣. الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.

١٤. تُعبِّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥. تنشر المجلة أعدادًا خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦. أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.

١٧. تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.

١٨. يزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النشر.

٢٠. يتم إرسال الأبحاث على منصة المجلة https: //journal.imamaladham.edu.iq/ index.php/al - Imam - Al - Adham/user/register. أو من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

شروط النشر (الفنيَّة):

١ - يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢ - تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي:

• مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).

• قائمة المصادر باللغة العربية (APA).

• قائمة المصادر باللغة الانكليزية.

٣ - حجم الخط ل (١٦).

٤ - نوع الخط باللغة العربية (Simplified Arabic) واللغة الإنجليزية (Times New Roman) . - ملاحظة: في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره. - يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@ imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٠٩٦٤٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.https://www.iasj .net/iasj/journal/224/issues

مميزات المجلة:

١ - سياسة الوصول المفتوح: جميع الأبحاث متاحة مجاناً فور نشرها.

٢ - تُنشر أربعة أعداد سنوياً منذ عام ٢٠٠٥.

٣ - تستخدم برامج متقدمة للكشف عن الانتحال لضمان الأمانة العلمية.

٤ - تُعنى بنشر الأبحاث التي تواكب التطورات وتسهم في معالجة قضايا المجتمع والحد من الظواهر السلبية.

٥ - تنشر أعمال المؤتمرات والندوات المتخصصة.

كلمة العدد السادس والخمسين

مع إسدال الستار على موسم الامتحانات النهائية، يحسن التوقف عند مرحلة توصف بأنها خاتمةً لجهدٍ علمي امتد لأيام طوال من العمل الأكاديمي، وتليها مرحلة لا تقل أهمية في رسالة الأستاذ الجامعي، وهي مرحلة البحث العلمي والإنتاج المعرفي.

فإن الحياة الجامعية لا تُقاس بفاعلية برامجها التعليمية فحسب، بل بقدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها، والإسهام في معالجة قضايا المجتمع والإنسانية.

فدور الأستاذ الجامعي لا ينتهي عند حدود التدريس فحسب، بل يبدأ فصل جديد من النشاط العلمي والمهني، والإسهام في رفع المكانة الأكاديمية لمؤسساتنا من خلال إنتاج معرفي يتسم بالجدة والمنهجية والأثر لا سيما بما يتكلل بنتاج البحث العلمي الذي يرفد العلوم بنتاجات علمية رصينة.

هيئة التحرير

المحتويات

١. الإيمان وأثرهُ على الصحة النفسية للفرد والمجتمع في الأديان السماوية الثلاثة..... ١٣
أ.م.د . أحمد يونس صديق ١٣
٢. المصطلح الصرفي في كتاب مراح الأرواح في التصريف - دراسة وصفيّة تحليليّة -... ٤١
أ.م.د. رعد سرحان إبراهيم السامرائي ٤١
٣. آداب الصحبة في مناهج المؤرخين المسلمين من (القرن الثاني إلى العاشر الهجري) - دراسة تحليلية - ٦٧
أ.م.د. سعاد مقداد ناجي الأسدي ٦٧
٤. أحاديث حسن الظن بالله تعالى - دراسة تحليلية - ١٠٩
أ.م.د. صباح لطيف عبد الله ١٠٩
٥. بنية الزمن الطقسي في اليهودية دراسة نقدية في ظاهرتي الذاكرة والانتظار..... ١٣٧
أ.م.د. طلال أحمد عبد الله الجميلي ١٣٧
٦. كتب العقيدة الإسلامية وأسباب تأليفها - دراسة تحليلية لنماذج مختارة -..... ١٦٣
أ.م.د. عبد الجبار عبد الستار عبد الكريم..... ١٦٣
٧. الإمام الترمذي حياته ومنهجه في كتابة الجامع..... ١٨٣
أ.م.د. مرفت نواف عبود..... ١٨٣
٨. تعقبات الإمام النووي للإمام الشيرازي في مسائل باب المياه من خلال كتابه (تصحيح التنبيه) - دراسة فقهية مقارنة -..... ٢١٥
ضياء حسين أسماعيل العبيدي ٢١٥
أ.د. نجم عبد ناصر..... ٢١٥
٩. منهج ابن حزم الظاهر في تأويل مختلف الحديث من خلال كتاب الإحكام في أصول الأحكام ٢٣٣
م.د . لؤي مجبل حميدي حسن..... ٢٣٣
م.د. محمد رشاد أحمد عبد الله حمد..... ٢٣٣

١٠. إتهامات ابن حزم الظاهري(ت: ٤٥٦هـ) للباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل) والرد عليها، دراسة عقدية نقدية..... ٢٦٣
م.د. أحمد عبد القادر عبد الله..... ٢٦٣
أ.د. أسماء عبد القادر عبد الله ٢٦٣
١١. الأبنية الصرفية الحركية وأثرها الدلالي في تشكيل الزخم الثوري في شعر المقاومة الفلسطينية «محمود درويش أنموذجا» ٢٩٩
م.د. بلال حسين غزاي الأنباري..... ٢٩٩
١٢. مرويات أحمد بن خالد الوهبي في الأدب المفرد (دراسة تحليلية) ٣٢٧
م.د. جاسر سعد ناصر النافعي ٣٢٧
١٣. إشكالية تغير الفتوى بتغير الزمان في النوازل الاقتصادية المعاصرة - دراسة تأصيلية مقارنة - ٣٥٣
م.د. خالد أحمد برتو محمد..... ٣٥٣
١٤. التجارة الداخلية في إيران خلال العهد القاجاري (١٧٩٦ - ١٩٢٥) ٣٧٩
م.د. رشا عبدالصمد إسماعيل ٣٧٩
١٥. المذاهب الفقهية وأثرها في تطور الفقه الإسلامي - دراسة فقهية أصولية تحليلية -... ٤١١
م.د. عثمان عدنان مهدي ٤١١
١٦. مؤسسة الخزندار في تونس ١٧٠٥ - ١٨٣٧ التحولات الإدارية والمالية بين السيادة والارتهان الخارجي - دراسة تاريخية - ٤٣٣
م.د. معاد إبراهيم محمد..... ٤٣٣
١٧. تجليات الإعجاز البياني في سورة الرحمن وأثرها في تنظيم النشاط الكهربائي للدماغ والاتزان النفسي: دراسة تحليلية بينية..... ٤٦٩
م.م. أبي شبيل محمود الطائي ٤٦٩
١٨. الآراء الفقهية حول قضية إجهاض الجنين بين القديم والمعاصر وأبعادها الطبية... ٤٩٧
م.م. أنس عبد الجبار صباح ٤٩٧
١٩. السنن الداخلة في الصلاة عند المذاهب الأربعة - دراسة فقهية مقارنة مع الأدلة - ٥١٥
م.م. بروج عباس الطيف ٥١٥
م.م. زهراء طالب حسن..... ٥١٥

٢٠. المنهج الأصولي للشيخ الدكتور محمد زكريا البرديسي في كتابه "أصول الفقه" - دراسة تحليلية مقارنة - ٥٤١
م.م. حسناء خلف عبد الله خضير ٥٤١
٢١. معروف الرصافي وموقفه من النبوة من خلال كتابه الشخصية المحمدية..... ٥٦٥
م.م. حيدر محمود عبد الله ٥٦٥
٢٢. التبشير النصراني الإلكتروني: وسائل انتشاره وسبل مواجهته..... ٥٨٣
م.م. سعد مطشر سعد الخزرجي..... ٥٨٣
٢٣. أثر الخلل العقدي في صناعة الأزمات الفكرية المعاصرة ٦٠٥
م.م. صباح قدوري حمادي ٦٠٥
24. Digital and Posthuman Trauma in Jennifer Haley's The Nether and Jordan Tannahill's Draw Me Close.....631
م.م. نرجس ناصر غازي كاظم ٦٣١
٢٤. تعقّبات الحافظ مُغلَطاي على الحافظ الذهبي في أحكام الجهالة على الرواة في إكمال تهذيب الكمال - دراسة تطبيقية -..... ٦٦١
م.د. محمد علي مطر الجبوري .....

تعقّبات الحافظ مُغلَطاي
على الحافظ الذهبي في أحكام الجهالة
على الرواة في إكمال تهذيب الكمال
- دراسة تطبيقية -

Al - Hafiz Mughaltai's Criticisms of Al - Hafiz
Al - Dhahabi Regarding the Rulings on the Ignorance of Narrators
in Ikmal Tahdhib al - Kamal: An Applied Study

إعداد الباحث

م.د. محمد علي مطر الجبوري

ديوان الوقف السني - مديرية الوقف السني - صلاح الدين

Prepared by:

Dr. Muhammad Ali Matar Al - Jaburi

Sunni Endowment Office -

Directorate of Sunni Endowment, Salah al - Din

الملخص

يتناول هذا البحث تعقّبات الحافظ مغلطاي بن قليج (ت ٧٦٢هـ) على أحكام الحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في باب الحكم بالجهالة على الرواة، من خلال كتاب إكمال تهذيب الكمال، وذلك بدراسة تطبيقية على نماذج من الرواة. ويهدف إلى تحرير وجه التعقّب وتقويمه في ضوء أصول النقّاد في الجرح والتعديل.

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال جمع مواضع التعقّب، وتحليلها، ومقارنة أقوال النقّاد، ثم الترجيح بينها وفق القواعد الحديثية. وقد تبيّن أن تعقّبات مغلطاي تدور بين الاعتراض على مسلك الذهبي في الحكم بالجهالة، أو الاستدلال بقرائن يرى أنّها رافعة لها.

وخلص البحث إلى أن غالب هذه التعقّبات لا تكفي لنقض أحكام الذهبي؛ لاعتمادها على قرائن لا يعتد بها جمهور النقّاد في رفع الجهالة، مع التأكيد على أن الذهبي يجري في أحكامه على أصول نقدية معتبرة.

الكلمات المفتاحية: (التعقّبات الحديثية، مغلطاي، الذهبي، الجهالة، الجرح والتعديل).

Abstract:

This research examines the criticisms of Al - Hafiz Mughaltai ibn Qilij (d. 762 AH) on the rulings of Al - Hafiz Shams al - Din al - Dhahabi (d. 748 AH) concerning the rulings on the ignorance of narrators, as presented in Ikmal Tahdhib al - Kamal. This is done through an applied study of selected narrators. The aim is to clarify and evaluate the basis of these criticisms in light of the principles of hadith criticism.

The research employs an inductive - analytical methodology, collecting and analyzing the points of contention, comparing the opinions of hadith critics, and then weighing the evidence against each other according to hadith principles. It became clear that Mughaltai's critiques revolved around either objecting to al - Dhahabi's approach to rulings based on ambiguity or relying on circumstantial evidence that he considered sufficient to overturn them.

The research concluded that most of these critiques are insufficient to refute al - Dhahabi's rulings because they depend on circumstantial evidence that the majority of hadith critics do not consider valid for resolving ambiguity. This is despite the fact that al - Dhahabi's rulings are based on established critical principles.

Keywords: Hadith critiques, Mughaltai, al - Dhahabi, ticism and authentication.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فتُعدّ التعقّبات الحديثية من أبرز مسالك النقد عند أهل العلم، إذ تُجسّد عنايتهم بتحرير الأقوال وتقويم الأحكام، ولا سيما في ميدان الجرح والتعديل، وقد تنوّعت مناهج العلماء في إيرادها بين إفرادها في كتب خاصة أو تضمينها في كتبهم، وقد كان لها أثرٌ ظاهر في بيان مراتب الرواة وأحوالهم والكشف عن علل الروايات.

ويُعدّ الحافظ مغلطاي بن قليج المتوفى سنة (٧٦٢) رحمه الله من العلماء الذين عَنوا بهذا الجانب وأكثروا منه في مصنَّفاتهم، فضمّن كتابه إكمال تهذيب الكمال تعقّباتٍ على أقوال الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨) رحمه الله، وتناول فيها جملةً من الأحكام المتعلقة بالرواة، لا سيما ما يتصل بالحكم بالجهالة على الرواة.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة هذه التعقّبات دراسةً تطبيقية، من خلال جرد تراجم الرواة الذين دار حولهم التعقب ممن يبدأ اسمه بحرف الحاء فقط، ثم تحليل وجه التعقّب في هذه الدراسة، وتحرير محلّ النزاع، ودراسة أقوال النقّاد، وصولًا إلى الترجيح في ضوء القواعد المعتمدة عند أهل هذا الفن.

وتبرز أهمية البحث في كونه يُسهم في إبراز منهج التعقّب عند الحافظ مغلطاي رحمه الله، وبيان مدى موافقته للأصول النقدية، وأثر ذلك في تقويم أحكام الجهالة على الرواة.

أسباب اختيار الموضوع:

١. إبراز المنهج النقدي عند المحدّثين من دراسة التعقّبات التطبيقية في باب الحكم على الرواة، ولا سيما ما يتصل بالجهالة، بما يكشف عن دقّة مسالكهم في التحرير والترجيح.

٢. الوقوف على منهج الحافظ مغلطاي بن قليج رحمه الله في تعقّباته على الحافظ شمس الدين الذهبي رحمه الله في كتاب إكمال تهذيب الكمال، وبيان قيمتها العلمية وأثرها في تقويم أحكام النقّاد.

مشكلة البحث:

تتمثّل مشكلة البحث في تقويم تعقّبات الحافظ مغلطاي بن قليج على أحكام الحافظ

شمس الدين الذهبي في كتاب إكمال تهذيب الكمال، ولا سيما في باب الحكم بالجهالة، من بيان مدى دقّتها وموافقتها لأصول النقّاد، وتحديد ما يُقبل منها وما يُردّ في ضوء القواعد الحديثية المعتمدة.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة تعقّبات الحافظ مغلطاي بن قليج على الحافظ شمس الدين الذهبي في كتاب إكمال تهذيب الكمال، وذلك في تراجم الرواة الذين تبدأ أسماؤهم بحرف الحاء فقط، دون التعرّض لبقية الحروف أو سائر مواضع التعقّب في غير هذا النطاق.

منهج البحث:

اعتمدتُ في هذا البحث المنهجَ الاستقرائي التحليلي، وفق الخطوات الآتية:

١. جمع تعقّبات الحافظ مغلطاي بن قليج على الحافظ شمس الدين الذهبي من كتاب إكمال تهذيب الكمال، وذلك في نطاق الرواة الذين تبدأ أسماؤهم بحرف الحاء، وقد بلغوا تسعة رواة

٢. ترجمتُ كل راوٍ ترجمةً وافية، تشمل اسمه ونسبه وطبقته، مع بيان موضعه في كتب الرجال.

٣. إيراد حكم الحافظ الذهبي على الراوي بنصّه، مع توثيقه من مظانه الأصيلة.

٤. نقلتُ تعقّب الحافظ مغلطاي على ذلك الحكم بنصّه، مع تحرّي الدقة في الألفاظ.

٥. تحرير محلّ النزاع في كل مسألة، وبيان وجه التعقّب، وهل هو متوجّه إلى أصل الحكم أو إلى مستنده أو إلى طريقة الاستدلال.

٦. جمعت أقوال النقّاد في الراوي محلّ التعقّب من كتب الجرح والتعديل، ثم درستها وحللتها في ضوء القواعد الحديثية.

٧. رجّحتُ بين القولين وفق أصول أهل الحديث، مع بيان علّة الترجيح وأثره في الحكم على الراوي.

٨. التنبيه على ما قد يرد في بعض التعقّبات من شدّة في العبارة، وبيانها في ضوء قاعدة كلام الأقران بعضهم في بعض.

٩. الاقتصار في العزو إلى المصادر التي نقلتُ منها على ذكر عنوان الكتاب واسم الشهرة للمؤلّف اختصارًا، وأرجأتُ البطاقة التعريفية للكتاب إلى قائمة المصادر والمراجع.

١٠. تقديم تمهيدٍ يتضمن تعريف التعقّب لغةً واصطلاحًا، وبيان مذاهب العلماء في

تدوينه ومجالاته في علوم الحديث، تمهيدًا للدراسة التطبيقية.

١١. عدم إفراد ترجمة للحافظين مغلطاي والذهبي؛ نظراً لشهرتهما واستفاضة ترجمتهما في كتب التراجم والدراسات والبحوث المعاصرة التي أغنت عن الكتابة فيهما.

١٢. وضعتُ خاتمةً للبحث ذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها مع أبرز ما انتهت إليه هذه الدراسة من ترجيحاتٍ وتقويماتٍ علميةٍ.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، أمّا المقدمة: فتشتمل على بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وحدوده، ومنهج البحث فيه، وخطة البحث

وأمّا التمهيد: فقد خُصِّص لتعريف التعقّب لغةً واصطلاحًا، وبيان مذاهب العلماء في التعقّبات، ومجالاتها في علوم الحديث.

وأمّا المبحث الأول: فيتناول التعقّبات المبنيّة على الاعتراض على مسلك الحافظ شمس الدين الذهبي في الحكم بالجهالة، من خلال دراسة النماذج التطبيقية وتحليل وجه التعقّب فيها.

وأمّا المبحث الثاني: فيتناول التعقّبات المبنيّة على الاستدلال بقرائن يُرى أنّها رافعةٌ للجهالة عند الحافظ مغلطاي بن قليج رحمه الله.

وأمّا الخاتمة: فتتضمن أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع.

تمهيد: معنى التعقب لغةً واصطلاحاً:

أولاً: معنى التعقب لغة: قال ابن فارس: (العين والقاف والباء أصلانِ صحيحان: أحدُهما يدلُّ على تأخير شيءٍ وإتيانِه بعد غيره، والأصل الآخَر يدلُّ على ارتفاعٍ وشدّة وصُعوبة، ... وتعقَّبْت ما صنَعَ فلانٌ، أي تتبَّعت أثره)[١]، وقال ابن منظور: (وتَعَقَّبَ الخَبَر: تَتَبَّعَه. وَيُقَالُ: تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إِذا تَدَبَّرْته. والتَّعَقُّبُ: التَّدَبُّرُ، والنظرُ ثَانِيَةً)[٢]، فعقَّب على قوله: بيَّن ما فيه من عيوبٍ أو محاسنَ، علَّق عليه فإمّا أن ينقضه أو يردّ عليه أو يؤيِّده[٣].

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة عقب: ٤ / ٧٧.

(٢) لسان العرب، لابن منظور، فصل العين المهملة: ١ / ٦١٩.

(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور: ١ / ٦١٥، تاج العروس، للزبيدي: ٣ / ٤١٩.

ثانياً: معنى التعقب اصطلاحاً:

رغم إن التعقب موجود منذ العصور الأولى من الناحية التطبيقية ومعناه مستقرٌ في الأذهان ومعروف لدى العلماء واستخدامهم له قديماً وحديثاً إلا أنهم لم يضعوا تعريفاً اصطلاحياً له، وفي عصرنا هذا عمل الباحثون على النظر في تعقبات العلماء المشهورين بعضهم على بعض في فنون مختلفة وجمعها في رسائل علمية أو بحوث محكمة وصاغوا تعريفات للتعقب بحسب نظرهم وإدراكهم، ومن أبرز هذه التعريفات وأشملها وأقربها للمعنى اللغوي للتعقب، هو: «نظرُ العالِم استقلالاً في كلام غيره من أهل العلم استدراكاً أو تخطئة أو ما جرى مجرى هذين الأمرين»[١].

ثالثاً: مذاهب التأليف في التعقّبات عند المحدّثين:

تُعدّ التعقّبات العلمية مظهرًا بارزًا من مظاهر النقد الحديثي، وأداةً فاعلة في تحرير الأقوال وتقويم المناهج، وقد تنوّعت مسالك العلماء في تدوينها بين منهجين رئيسين:

الأول: إفراد التعقّبات بالتصنيف، بحيث يكون الغرض الأساس من الكتاب استدراك ما وقع فيه غيرهم من الأوهام أو القصور في الاستقراء.

والثاني: إدراج التعقّبات ضمن المصنّفات العامة، فتأتي مبثوثة في ثنايا الكتب، تابعةً لمقاصدها الأصلية، دون أن تُفرد بالتصنيف[٢]، وقد تجلّى هذان المنهجان في مختلف علوم الحديث، على النحو الآتي:

١. التعقّبات في علم الرجال:

يُعدّ هذا الفن من أكثر ميادين التعقّب ظهورًا؛ لاتصاله المباشر بالحكم على الرواة. فقد أُلّفت فيه مصنّفات خُصِّصت للتعقّب، مثل كتاب الحافظ الأزدي في نقد ما وقع للحاكم في المدخل من أوهام. كما وردت التعقّبات ضمن كتب أصلها التراجم، كالإصابة في تمييز الصحابة، حيث تضمّن استدراكات على من سبقه في تحرير أسماء الصحابة وأحوالهم، وتهذيب التهذيب الذي اشتمل على تعقّبات في أقوال النقّاد في رجال الكتب الستة.

(١) تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب، للباحث منصور نصار، رسالة ماجستير: ص ٢٩.

(٢) ينظر: التعقب عند العلماء، لأسماء البغا: ٢٠٧.

٢. التعقّبات في مصطلح الحديث:

برزت التعقّبات في هذا المجال عند مناقشة التعاريف والضوابط الكلية، كما في النكت على ابن الصلاح لابن حجر، إذ جمع مؤلفه بين الشرح والتعقّب والاستدراك، وأضاف فوائد واستطرادات ذات قيمة علمية وكذلك الموقظة للذهبي، وتضمّنت تعقّبات على عدد من مسائل الاصطلاح.

٣. التعقّبات في متون الحديث وشروحه:

جاءت التعقّبات في هذا الباب إمّا في مصنّفات مستقلّة، أو ضمن الشروح.

فمن الأولى: الجوهر النقي للتركماني في تعقّبه على البيهقي، والنقد الصحيح للعلائي، والقول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، وكتاب ابن الملقن النكت اللطاف.

ومن الثانية: ما تضمّنته شروح الحديث الكبرى، كفتح الباري و إرشاد الساري، من تعقّبات على أقوال الشُرّاح ومن سبقهم.

٤. التعقّبات في سائر مصنّفات الحديث:

اتّسع نطاق التعقّب ليشمل سائر أبواب الحديث، فتعقّب ابن القطان عبد الحق الإشبيلي في كتابه بيان الوهم والإيهام، ثم جاء الذهبي فناقش ابن القطان نفسه مثبتًا ومخالفًا، وكذلك تعقّب السيوطي ابن الجوزي في الموضوعات بكتابه النكت البديعات، متجاوزًا ثلاثمائة تعقّب، وتعقّب الغماري الصغاني في التهاني في التعقب على موضوعات الصغاني، مبيّنًا ما وقع فيه من أوهام في الحكم على الأحاديث[1].

٥. مجالات التعقّب في علوم الحديث:

تنوّعت مجالات التعقّب بتنوّع علوم الحديث، فشملت جوانب دقيقة من الصناعة الحديثية، من أبرزها:

التعقّبات في أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم وألقابهم، وفي المتفق والمفترق، وكذلك في تواريخهم من حيث الولادة والوفاة والطبقة، كما شملت التعقّبات ما يتصل بالرواية والسماع والإدراك والاتصال والانقطاع، وبتعيين الشيوخ والتلاميذ، إضافة إلى التعقّبات في الجرح والتعديل، وهو أوسع أبوابها، وفي إثبات الصحبة أو نفيها.

(١) ينظر: تعقبات الذهبي في كتابه تنقيح التحقيق على ابن الجوزي دراسة توثيقية نقدية، للباحث محمد إسماعيل موسى برهام، رسالة علمية: ٢١

وامتدّ ذلك إلى شرح الحديث من جهة المعنى والاستنباط، وإلى مصطلح الحديث من حيث تحرير التعاريف والحدود[١].

٦. صلة ذلك بموضوع البحث:

يندرج عمل الحافظ مغلطاي ضمن النمط الثاني من التأليف، إذ بثّ تعقّباته في أثناء كتابه إكمال تهذيب الكمال، فجاءت تابعةً لغرضه في استدراك تراجم الرواة وتحرير أقوال النقّاد.

وتكتسب هذه التعقّبات أهميتها من وقوعها في قلب علم الجرح والتعديل، ولا سيما في باب الحكم بالجهالة، مما يجعلها مادةً علميةً خصبة لدراسة مناهج النقّاد، والكشف عن أصول الترجيح لديهم وهو ما يتناوله هذا البحث بالتحليل والتقويم.

المبحث الأول: التعقّبات المبنيّة على الاعتراض على مسلك الذهبي في الحكم بالجهالة:

يُعنى هذا المبحث بدراسة التعقّبات التي ناقش فيها الحافظ مغلطاي أصلَ مسلك الحافظ الذهبي في إثبات الجهالة، ولا سيما ما يتعلّق بالاكتفاء بقلّة الرواية أو التفرد أو عدم الشهرة في الحكم

على الراوي.

١.الحارث بن زياد الشامي، اختلف في صحبته والصواب أنه تابعيٌّ[٢]، روى عن أحزاب بن أَسيد أبي رُهم السماعي، وروى عنه يونس بن سيف الكلاعي الحمصي، من الطبقة الرابعة روى له أبو داود والنسائي[٣].

قال الحافظ الذهبي: (مجهول، وعنه يوسف بن سيف فقط)[٤].

---

(١) ينظر: تعقبات الحافظ ابن حجر في الإصابة على ابن الأثير في أُسد الغابة، للباحث حمزة محمد وسيم، رسالة علمية: ١٠ - ١١

(٢) ينظر: تجريد أسماء الصحابة، للذهبي: ١ / ٣٢٦، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لمغلطاي: ١ / ١٣٨، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي: ٣ / ٢٨٩، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ٢ / ١٦٤، تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٢ / ٧٢٦.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي: ٥ / ٢٣٠، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي: ٣ / ٢٨٩، تقريب التهذيب، لابن حجر: ١٤٦

(٤) ميزان الاعتدال: ١ / ٤٣٣، وينظر: المغني في الضعفاء، للذهبي: ١ / ١٤١.

وتعقبه الحافظ مغلطاي فقال: (وزعم بعض المصنفين من المتأخرين أنه مجهول، وهو قول لم يسبق إليه ولا يعتمد ذو لُبٍّ عليه، لأن هذا الرجل من عادته في تصنيفه التقصير، وليس له في العلم تصرف بصير، لا سيما وقد رأى تصنيف رجل هو عنده بخاري زمانه، ولم يذكر من حاله سوى روايته عن أبي رُهْم، ورواية يونس عنه فقط، إلا ما أتعب به خاطره وخاطر من ينظر في كتابه بقوله - على عادته - روى له أبو داود والنسائي حديثاً واحداً)[١].

وجه التعقب:

حكم الحافظ الذهبي على الحارث بن زياد بأنه مجهول لأنه لم يرو عنه سوى يوسف بن سيف، وله حديث واحد رواه الإمام أبو داود والنسائي، إلا أن الحافظ مغلطاي تعقبه وادعى أن قول الحافظ الذهبي لم يُسبق إليه، وأن مجرد قلة الرواة أو التفرد لا يكفي للحكم بالجهالة فهذه قرينة غير كافية ثم إنه لم يستوعب أقوال السابقين واكتفى بالنظر فيما ذكره بعض المعاصرين الذين ألفوا في تراجم الرواة، ومما أورده أيضاً أن ابن خزيمة خرّج له في صحيحه[٢] وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وأدرك أبا أُمامة الباهلي رضي الله عنه[٣]، وقال أبو الحسن ابن القطان: حديثه حسن[٤].

الدراسة والترجيح:

يظهر مما سبق أن الحارث بن زياد مجهول كما نصّ عليه الحافظ الذهبي، وأنَّ ما قاله الحافظ مغلطاي فيه نظر، فقد تفرّد عن الحارث بالرواية عنه يونس بن سيف الكلاعي ولم يوثقه سوى ابن حبان، ثم إنّ الحافظ الذهبي لم ينفرد بتجهيله؛ فقد سبقه الحافظ ابن عبد البر إذ قال عنه: (مجهول)[٥]، وقال البزار: لا أعرفه[٦]، وقال أيضاً: (لا أعلم كبير أحدٍ روى عنه)[٧]، وقال الهيثمي: (الحارث بن زياد: لم أجد من وثقه، ولم يرو عنه غير يونس بن سيف)[٨].

(١) إكمال تهذيب الكمال: ٣ / ٢٩٠_٢٩١.
(٢) ينظر: صحيح ابن خزيمة: ٢ / ٩٣٢، برقم (١٩٣٨)
(٣) ينظر: كتاب الثقات: ٣ / ٧٥.
(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: ٣ / ٢٩٠
(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٣ / ٤٥٧.
(٦) ينظر: كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي: ١ / ٤٦٤.
(٧) مسند البزار: ١٠ / ١٣٨، إكمال تهذيب الكمال: ٣ / ٢٨٩.
(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٩ / ٣٥٦.

تبقى الإشارة إلى أن هذا التعقب أو هذه المنازعة فيها تحامل ظاهر في العبارة على الحافظ الذهبي، في قوله: «لأن هذا الرجل من عادته في تصنيفه التقصير، وليس له في العلم تصرف بصير» فهذا غير صحيح ولا ينبغي أن يقال فيه مثل هذا، ويمكن أن يوجّه كلام الحافظ مغلطاي على قاعدة كلام الأقران في بعضهم، قال الذهبي: (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوةٍ أو لمذهبٍ أو لحسدٍ، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمتُ أنَّ عصراً من العصور سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس)[١]، والله أعلم.

٢. حُريث بن ظهير الكوفي الشامي، روى عن عبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وأبو الدرداء رضي الله عنهم، وروى عنه عمارة بن عمير، من الطبقة الثانية، روى له النسائي حديثاً واحداً[٢].

قال الحافظ الذهبي: (لا يُعرف)[٣]

وتعقبه الحافظ مغلطاي فقال: (وزعم بعض المتأخرين من المصنفين أنه لا يُعرف، وصدق أنَّى له عرفانه مع إيثاره الراحة، ولا بد دون الشَّهد من إبر النحل، وكأنه اعتمد على كتاب شيخه إذ لم يُعرف شيء من حاله، فأقدمه على قوله: لا يُعرف)[٤].

وجه التعقب:

يرى الحافظ مغلطاي أنّ الحافظ الذهبي قد تسرّع في إطلاق الجهالة على هذا الراوي، إذ يمكن الوقوف على شيء من حاله لمن بذل جهداً وتتبع المصادر، لكنه _ أي الذهبي_ لم يستقص البحث واعتمد على كتاب شيخه والمقصود به الحافظ المزي دون زيادة تحرير أو تتبع لا سيما وأن ابن حبان ذكره في الثقات، وأخرج له الحاكم في صحيحه، والدارمي في سننه[٥].

(١) ميزان الاعتدال: ١ / ١١١.

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٦ / ١٩٤، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣ / ٢٦٢، تهذيب الكمال، للمزي: ٥ / ٥٦٢.

(٣) ميزان الاعتدال: ١ / ٤٧٤، المغني في الضعفاء: ١ / ١٥٤.

(٤) إكمال تهذيب الكمال: ٤ / ٤١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٤١.

الدراسة والترجيح:

بعد النظر في حال حُريث بن ظهير وتتبع كلام أهل الجرح والتعديل فيه وبيان وجه التعقب الذي قاله الحافظ مغلطاي ومخالفته للحافظ الذهبي الذي قال بأنه لا يُعرف تبين أن الصواب ما ذهب إليه الحافظ الذهبي، إذ لم يرو عن حُريث إلا راو واحد وهو عُمارة بن عمير ويؤيده قول الحافظ ابن حجر: (مجهول)[1]، وقد فسرها عندما أورد قول الحافظ الذهبي في تهذيب التهذيب، ثم قال: (يعني عدالته)[2]، وأما الاستناد على ما أورده ابن حبان في الثقات فلا يكفي لتقوية الرجل وإخراجه من دائرة الجهالة، لِمَا عُرف عنه من توسع في باب التوثيق، قال ابن عبد الهادي: (وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خَلقاً كثيراً من هذا النمط، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يَعرفه بجرحٍ، وإنْ كان مجهولاً لم يُعرف حاله، وينبغي أن يُنبَّه لهذا ويُعرف أنَّ توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق)[3]، فابن حبان رحمه الله له منهجية في كتابه الثقات حيث يورد فيه خلقاً كثيراً من المجاهيل، وشرطه في هؤلاء أن يرووا عن ثقة ويكون الراوي عنه ثقة أيضاً، ولا يكون خبرهم منقطعاً أو مرسلاً أو مُدلَّساً، قال ابن حبان في مقدمة كتابه الثقات: «فمن لم يُعلَم بجرحٍ فهو عَدْل إذا لم يبيّن ضده»[4]، ولا شكَّ أنَّ هذا المسلك في قبول المجاهيل مما لا يُوافَق عليه ابن حبان، وعُدّ لأجل ذلك من المتساهلين في التعديل، والله أعلم.

٣. الحسن بن سلْم بن صالح العجلي البصري ويقال: الحسن بن سيار بن صالح، ويقال: حسن بن صالح بن سلم ينسب إلى جده، روى عن ثابت بن أسلم البُناني، وروى عنه محمد بن موسى بن نفيع الحَرشي، من الطبقة الثامنة، روى له الترمذي في جامعه[5].

(١) تقريب التهذيب: ١٥٦

(٢) تهذيب التهذيب: ٣ / ٩٤.

(٣) الصارم المنكي في الرد على السبكي: ١٠٤.

(٤) كتاب الثقات: ١ / ١٣.

(٥) ينظر: كتاب المجروحين، لابن حبان: ١ / ٢٧٩، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٦ / ١٦٦، ميزان الاعتدال: ١ / ٤٩٣، تقريب التهذيب: ١٦١.

قال الحافظ الذهبي: (الحسن لا يُعرف)[١] وقال أيضاً: (مجهول)[٢].

وتعقبه الحافظ مغلطاي فقال: (وفيه رد لمن زعم من المصنفين المتأخرين أنه لم يرو عنه غير محمد ابن موسى)[٣].

وجه التعقب:

يتوجّه تعقّب الحافظ مغلطاي إلى دعوى كون الحسن بن سلم لم يرو عنه محمد بن موسى فقط، بل هناك آخرون رووا عنه واستند على ما قاله ابن حبان في ترجمة الحسن: (من أهل البصرة، يروي عن ثابت البناني وأهل بلده، روى عنه العراقيون، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات)[٤]، ثم إن ابن شاهين ذكره في جملة الثقات[٥]، ففي هذا ردٌّ لدعوى حصر الرواية في واحد وهو محمد بن موسى الحرشي والتي جعلت الحافظ الذهبي يحكم عليه بالجهالة وعدم المعرفة به بناء على ما تقرر في علوم الحديث من أن الجهالة العينية ترتفع إذا روى الرجل عن اثنين فصاعداً من المشهورين بالعلم[٦].

الدراسة والترجيح:

تبين مما سبق أن هذا الراوي الحسن بن سلم بن صالح العجلي مجهول كما قال الحافظ الذهبي قال أبو داود: (خفي علينا أمرُ الحسن بن سلم)[٧] وقال العقيلي عنه: (بصريٌّ عن ثابت، مجهول في النقل وحديثه غير محفوظ)[٨]، وقال الحافظ المزي: (هو شيخ مجهول له حديث واحد، عن ثابت، عن أنس رواه عنه محمد بن موسى الحرشي)[٩]، وقال الحافظ ابن حجر: (مجهول)[١٠].

---

(١) ميزان الاعتدال: ١ / ٤٩٣، المغني في الضعفاء: ١ / ١٦٠.
(٢) ديوان الضعفاء، للذهبي: ٨١، تذهيب تهذيب الكمال، للذهبي: ٢ / ٢٨٣.
(٣) إكمال تهذيب الكمال، التراجم الساقطة من حرف الحاء: ٧٤
(٤) كتاب المجروحين: ١ / ٢٧٩.
(٥) ينظر: تاريخ أسماء الثقات: ١٠٠
(٦) ينظر: الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي: ١٥٠.
(٧) إكمال تهذيب الكمال: ٧٤
(٨) الضعفاء الكبير، العقيلي: ١ / ٢٤٣.
(٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٦ / ١٦٦.
(١٠) تقريب التهذيب: ١٦١.

وما نقله الحافظ مغلطاي في ترجمة الراوي لا يصلح معارضاً لحكم الجهالة بل هو مُشعِرٌ بالجرح إذ نص ابن حبان على أنه ينفرد عن الثقات بما لا يُشبه حديث الثقات، وهذه عبارة تدل على ضعفٍ في الرواية ونكارة في المرويات ولذلك وضعه في كتابه المجروحين.

كما إن إدراج الراوي في جملة الثقات عن ابن شاهين لا يكفي في رفع الجهالة لأنه توثيق مجمل ولم يعضده توثيق صريح من ناقدٍ معتبر، كما لا يقوى على معارضة ما توافق عليه الحفاظ من تجهيل الحسن بن سلم هذا، والله أعلم.

٤. حُصين بن عبد الرحمن أبو سعيد الحِميَري، ثم الحُبْراني، روى عن أبي سعد الخير، وروى عنه ثور بن يزيد الحمصي، من السادسة، روى له أبو داود وابن ماجه(١).

قال الحافظ الذهبي: (لا يُعرف في زمن التابعين)(٢)، وقال أيضاً: (مجهول)(٣).

وتعقبه الحافظ مغلطاي فقال: (وزعم بعض المصنّفين من المتأخرين: أنه لا يُعرف. فينظر)(٤).

وجه التعقب:

تعقّب الحافظ مغلطاي حُكم الحافظ الذهبي بجهالة حصين الحميري مستنداً على ذِكر ابن حبان له في الثقات(٥) وكنّاه أبا سعيد وهذا يدل على أن الراوي معروف العين عند ابن حبان كما أنه أخرج حديثه في صحيحه(٦) وكذا الحاكم في مستدركه(٧) وهذا كله يدل على قدر من التعريف والاعتبار.

الدراسة والترجيح:

تبين بعد النظر في كلام الحافظ الذهبي وتعقب الحافظ مغلطاي وأقوال النقاد الآخرين إن حصين الحميري مجهول، إذ لم يُنقل فيه توثيق صريح معتبر من أهل العلم، ثم إن اعتماد الحافظ مغلطاي على ذكر ابن حبان له في الثقات لا يكفي لرفع الجهالة لما عُرف من

(١) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣ / ١٩٩، تهذيب الكمال في نقد الرجال: ٦ / ٥٥٠، تهذيب التهذيب: ٢ / ٣٩٣

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ١ / ٥٥٥

(٣) ديوان الضعفاء: ٩٣.

(٤) إكمال تهذيب الكمال: ٤ / ١٥٧.

(٥) ينظر: كتاب الثقات: ٦ / ٢١١.

(٦) ينظر: صحيح ابن حبان، ذكر الأمر بالاستتار لمن أراد البراز عنده: ٢ / ٤٣٨، برقم (١٦٥٠)

(٧) ينظر: المستدرك على الصحيحين، كتاب الأطعمة: ٨ / ١٤٢، برقم (٧٣٨٤)

تساهله في توثيق كثير من المجاهيل.

وتخريج بعض الأئمة له لا يستلزم التوثيق ولا رفع الجهالة لا سيما مع عدم وجود تعديل صريح فيه، قال الحافظ أبو زرعة الرازي عنه: (شيخ)[١]، وعدّه الحافظ ابن عبد البر من المجهولين[٢]، ووافقه الحافظ ابن حجر فقال: (مجهول)[٣] وهو الصواب والله أعلم.

٥. حصين بن اللجلاج أبو العلاء الغطفاني، ويقال: خالد بن اللجلاج، ويقال: القعقاع بن اللجلاج، روى عن أبي هريرة رضي الله عنه، وروى عنه صفوان بن أبي يزيد، من الطبقة الثالثة، روى له البخاري في الأدب والنسائي[٤].

قال الحافظ الذهبي: (الحسن لا يُعرف)[٥]، وقال أيضاً: (مجهول)[٦].

وتعقبه الحافظ مغلطاي فقال: (وزعم بعض المصنفين من المتأخرين أنه: لا يُدرى من هو!، وفيه نظر)[٧].

وجه التعقب:

يرى الحافظ مغلطاي أن إطلاق الحافظ الذهبي الحكم على حصين بن اللجلاج بأنه مجهول أو لا يُدرى من هو، فيه تجوّز وعدم استيفاء للنظر في حال الراوي فقد وجد من يوثقه كابن حبان في الثقات[٨]، وروى الحاكم حديثه في مستدركه، ومَن أثبت له إدراكاً لزمن الجاهلية، وهذه بمجموعها تمنع من الجزم بجهالته مطلقاً وتقتضي تخفيف الحكم عليه إلى مرتبة دون الجهالة المحضة.

الدراسة والترجيح:

يظهر أن ما ذهب إليه الحافظ الذهبي بجهالة حصين بن اللجلاج هو الصواب، قال الحافظ

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣ / ١٩٩، ومصطلح شيخ يطلق أحياناً على الراوي قليل الرواية وقلة الرواة عنه وهذان قد يكونان سببين في جهالة حاله، ينظر: لسان المحدّثين، محمد خلف سلامة: ٣٤٩.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٧ / ١٥٤.

(٣) تقريب التهذيب: ١٧١

(٤) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٦ / ٥٣١، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ١ / ٥٥٣.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ١ / ٤٩٣، المغني في الضعفاء: ١ / ١٦٠.

(٦) ديوان الضعفاء: ٨١، تذهيب تهذيب الكمال، للذهبي: ٢ / ٢٨٣.

(٧) إكمال تهذيب الكمال، التراجم الساقطة من حرف الحاء: ٢٠٥.

(٨) ينظر: كتاب الثقات: ٤ / ٢٠٥.

المزي: (شيخ مجهول)[1]، وقال الحافظ ابن حجر: (مجهول)[2]، وأما استدلال الحافظ مغلطاي بذكر ابن حبان له في الثقات فلا ينهض دليلاً قاطعاً على نفي الجهالة لأنه متوسّع في التوثيق كما مرّ، فهو يوثق من لم يظهر له جرح ولو كان قليل الرواية أو غير مشهور، ثم إن تخريج الحاكم للراوي في مستدركه لا يستلزم توثيقه فضلاً عن رفع الجهالة عنه، والحافظ الذهبي بنى حُكمه على قلّة رواية حصين إذ لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثقه أحد من الأئمة المعتبرين، فكان تعقب الحافظ مغلطاي غير ناقضٍ وإنما غايته التخفيف لا الإبطال والله أعلم.

المبحث الثاني: التعقّبات المبنيّة على الاستدلال بقرائن رافعة للجهالة:

يُعنى هذا المبحث بالتعقّبات التي استند فيها الحافظ مغلطاي على قرائن يرى أنها ترفع الجهالة عن الراوي، كالتوثيق، أو ذكر الراوي في الثقات، أو تخريج الأئمة له، أو تعدُّد من روى عنه، أو مناقشة النقل عن النقاد رحمهم الله[3].

١. حصين بن محمد الأنصاري السالمي[4] المديني، روى عن عتبان بن مالك، وروى عنه الإمام الزهري حديثاً مرسلاً، من الطبقة الثانية روى له الإمام البخاري[5].

قال الحافظ الذهبي: (فيحتج به في الصحيحين ومع هذا فلا يكاد يُعرف)[6].

وتعقبه الحافظ مغلطاي فقال: (وزعم بعض المصنفين من المتأخرين، أنه لا يكاد يعرف، وفيه نظر لما أسلفناه)[7].

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٦ / ٥٣٢.

(٢) تقريب التهذيب: ١٦١.

(٣) قد يقع في بعض التعقبات اجتماع الأمرين: الاعتراض على المسلك والاستدلال بالقرائن غير أن التقسيم هنا مبنيٌّ على الغالب في وجه التعقب.

(٤) من سراة بني هاشم، أي خيارهم وأشرافهم.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣ / ١٩٦، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٦ / ٥٣٩، إكمال تهذيب الكمال، التراجم الساقطة من حرف الحاء: ٢١٠، تقريب التهذيب: ١٧١.

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ١ / ٥٥٤.

(٧) إكمال تهذيب الكمال، التراجم الساقطة من حرف الحاء: ٢١٠.

وجه التعقب:

تعقّب الحافظ مغلطاي حكم الحافظ الذهبي بجهالة حصين بن محمد السالمي بأن الإمام الدارقطني قال عنه: (ثقة)[١]، وهذا توثيق صريح من إمام ناقد من أهل هذا الفن، ثم عزز ذلك بأنّ ابن خلفون ذكره في الثقات[٢]، في حين أن الحافظ الذهبي ذكر أن هذا الراوي محتجّ به في الصحيحين ومع هذا فلا يكاد يُعرف، واعتذر له سبط ابن العجمي بعد أن أورد قوله: «فأما حصين الأنصاري السالمي، فيحتج به في الصحيحين، ومع هذا فلا يكاد يُعرف»، فقال: (ومعذور هو؛ لأنه لم يرو عنه إلا الزهري، وبرواية واحد لا يخرج عن جهالة العين)[٣] أي أنّ الحافظ الذهبي لم يتساهل أو يتناقض بل حكمه مبنيٌّ على أصل معروف عند كثير من المحدّثين أن الرواية عن واحد لا ترفع جهالة العين، ولا يثبت التعريف بالراوي إلا بتعدد الآخذين عنه أو بتوثيق معتبر ولعله لم يقف على توثيق الإمام الدارقطني له، فهو معذور من جهة الصناعة الحديثية.

الدراسة والترجيح:

تبين بعد إيراد ما تقدم والنظر في حال حصين بن محمد عند العلماء النُّقاد أنه صدوق الحديث كما قال الحافظ ابن حجر[٤]، والصواب تعديله فهو من خيار قومه بني سالم وسراتهم، ومَن كانت هذه حاله فالأقرب ارتفاع الجهالة عنه، قال ابن عبد البر: (الذي أقوله: إنّ من عُرف بالثقة والأمانة والعدالة لا يضره إذا لم يروِ عنه إلا واحد)[٥]، وقال أبو مسعود الدمشقي الحافظ: (إنه برواية الواحد لا ترتفع عن الراوي اسم الجهالة، إلا أن يكون معروفًا في قبيلته، أو يروي عنه آخر)[٦]؛ فإن قيل: قد أخرج له الإمام البخاري في صحيحه واعتمد عليه ومع هذا فلم يرو عنه إلا واحد؟ فالجواب: لم يعتمد الإمام البخاري على حديث حصين بن محمد الأنصاري في صحيحه، وإنما ذكر حديث محمود بن الربيع[٧] معتمداً عليه وعضَّده بتصديق

(١) المصدر السابق: ٢١٠

(٢) ينظر: كتاب الثقات: ٤ / ١٥٩، تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٢ / ٣٩٠.

(٣) نهاية السول في رواة الستة الأصول: ٢ / ٥٤٨.

(٤) ينظر: تقريب التهذيب: ١٧١.

(٥) لم أقف على قوله هذا في كتبه المطبوعة المتوافرة لدي وأورده السخاوي في فتح المغيث: ٢ / ٤٩.

(٦) فتح المغيث بشرح الفية الحديث، للسخاوي: ٢ / ٤٩.

(٧) ينظر: صحيح الإمام البخاري، كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت: ١ / ٦١٨، برقم (٤٢٥)

حصين بن محمد له، وسواء ذكر حصين أو لم يذكر فلا أثر له في تضعيف هذا الحديث، بل ذكره يستفاد منه نوع قوة[١]، والله أعلم.

٢.حكيم بن شريك الهذلي الصدفي المصري روى عن يحيى بن ميمون الحضرمي، وروى عنه عطاء بن دينار، من السابعة روى له أبو داود[٢].

قال الحافظ الذهبي: (قواه ابن حبان، وقال أبو حاتم: مجهول)[٣] .

وتعقبه الحافظ مغلطاي فقال: (وزعم بعض المصنفين من المتأخرين أن أبا حاتم الرازي قال: هو مجهول انتهى. لم أر ما قاله في كتاب أبي حاتم، فينظر)[٤].

وجه التعقب:

يظهر من كلام الحافظ مغلطاي أن ما عزاه الحافظ الذهبي للإمام أبي حاتم الرازي في جهالة حكيم بن شريك غير موجود في كتابه الجرح والتعديل فقد استظهر عدم وقوفه على هذا الحكم فيه لا على أصل الحكم في الراوي.

الدراسة والترجيح:

بعد الرجوع إلى كتاب الجرح والتعديل والنظر في ترجمة الراوي وغيره من الكتب المطبوعة المتوافرة لم أقف على قول الإمام أبي حاتم الرازي في كتابه ولا من نقله عنه سوى الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال، قال الحافظ ابن حجر: (وقرأتُ بخط الذهبي قال أبو حاتم: مجهول)[٥] ويعتذر للحافظ الذهبي بأن عدم عثور مغلطاي على نص الإمام أبي حاتم لا يقتضي نفي وجوده لاحتمال اعتماد الحافظ الذهبي على أصل لم يقف عليه الحافظ مغلطاي أو إن الوهم إن وقع إنما وقع في العزو لا في أصل الحكم على الراوي.

تبقى الإشارة إلى أنه لم يرو عنه إلا عطاء بن دينار وهذا يعزز حكم الحافظ الذهبي بتجهيل حكيم لأنه لم يرو عنه غير واحد، ثم إن توثيق ابن حبان له[٦] لا ينهض لمعارضة حكم الحافظ

---

(١) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبي بكر كافي: ١٢٣.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري: ٣ / ١٥، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣ / ٢٠٥، تهذيب الكمال، للمزي: ٧ / ١٩٨، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي: ٤ / ١٢٢.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ١ / ٥٨٦، وينظر: المغني في الضعفاء: ١ / ١٨٧، ديوان الضعفاء: ٩٩.

(٤) إكمال تهذيب الكمال: ٤ / ١٢٢.

(٥) تهذيب التهذيب: ٢ / ٤٥٠، وينظر: تقريب التهذيب: ١٧٧.

(٦) ينظر: كتاب الثقات: ٦ / ٢١٥.

الذهبي بالجهالة فهو جارٍ على طريقته في توثيق كثير من المجاهيل ومستوري الحال، والله أعلم.

٣.حكيم بن قيس بن عاصم التميمي المنقري البصري، تابعي قيل: إن ولادته: كانت في أيام النبي صلى الله عليه وسلم، روى عن أبيه، وروى عنه مطرّف بن عبد الله بن الشخير، روى له الإمام البخاري في الأدب، والنسائي[١].

قال الحافظ الذهبي: (عن أبيه: لا يُعرَف)[٢].

وتعقبه الحافظ مغلطاي فقال: (وزعم بعض المصنّفين من المتأخرين أنه لا يعرف، جرياً منه على عادته في التقصير مع زعمه أنه صنف كتاباً في «الصحابة» وأطنب في مدحه وتقريظه)[٣].

وجه التعقب:

وجهُ تعقب الحافظ مغلطاي أنّ الحافظ الذهبي حكم على حكيم بن قيس بالجهالة مع أنَّ له ذكراً في كتب الصحابة والتراجم مما يدل على أنه معروف في الجملة، ووثقه ابن حبان ولذلك جعل تعقبه منصبّاً على تقصير الذهبي في الاستقراء قبل أن يكون على نفس الحُكم.

الدراسة والترجيح:

تبين أنَّ تجهيل الحافظ الذهبي لهذا الراوي لا يُقصد به جهالة العين، فهو معروف باسمه ونسبه ومذكور في كتب التراجم والطبقات، والأظهر أنَّ مراده جهالة الحال نظراً لعدم اشتهار حديثه وقلّة ما ورد في توثيقه، فقد وثَّقه الحافظ ابن حبان[٤]، لذا قال عنه الحافظ الذهبي: (وثّق)[٥] وعليه فتعقّب الحافظ مغلطاي متّجه نحو نفي الجهالة المطلقة، لكنه لا ينهض لإبطال مراد الذهبي إذا حُمل كلامه على جهالة الحال أو ضعف الشُّهرة الحديثية لا جهالة العين، قال ابن القطان الفاسي: (مجهول الحال)[٦]، والله أعلم.

٤. حِمّان بن خالد الهنائي، ويقال: أبو حِمّان، ويقال: حمران، أخو أبي شيخ الهنائي،

(١) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري: ٣ / ١٢، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣ / ٢٠٧، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٧ / ٢٠١، تهذيب التهذيب: ٢ / ٤٥٠.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ١ / ٥٨٦.

(٣) إكمال تهذيب الكمال: ٤ / ١٢٣

(٤) ينظر: كتاب الثقات: ٤ / ١٦٠.

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: ١ / ٣٤٨.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٢ / ٤٥١.

روى عن معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي، وأخوه أبو شيخ الهنائي، من الثالثة، روى له النسائي[١].

قال الحافظ الذهبي: (تفرّد عنه أخوه أبو شيخ الهنائي... لا يُدرى من هو)[٢].

وتعقبه الحافظ مغلطاي فقال: (وزعم بعض المصنِّفِينَ من المتأخرين أنه «لا يدري من هو» جريًا على عادته التي بيَّنَّاها قبلُ)[٣] .

وجه التعقب:

وجهُ تعقب الحافظ مغلطاي على الحافظ الذهبي يتّجه إلى مناقشة مسلكه في الحُكم بالجهالة إذ رأى أنّ إدخال الراوي في الثقات عند ابن حبان يرفع عنه وصف الجهالة المطلقة، وأن إطلاق هذا الحكم دون استيعاب مظانّ ورود التعريف بالراوي عند المتقدمين يُعدّ من التساهل المنهجي.

الدراسة والترجيح:

تبين أنّ الحافظ مغلطاي تعقّب الذهبي في حمّان ليس لإثبات توثيق صريحٍ له، وإنما لردِّ إطلاق الجهالة فقد اعتمد على ما ذكره ابن حبان في الثقات[٤]، إلا أنَّ أبا حاتم الرازي قال عنه: (مجهول)[٥] وقال الدارقطني: (لا يَضبِط)[٦]، وقال عبد الحق الأشبيلي: (مجهول)[٧]، وقال ابن حجر: (مستور)[٨]، ولعل الأقرب في حاله أنه مقبول الرواية[٩] وليس مجهولاً فقد روى عنه أبو إسحاق السبيعي وأخوه أبو شيخ الهنائي[١٠]، والله أعلم.

---

(١) ينظر: المؤتَلِف والمختَلِف، للدارقطني: ٢ / ٧٣٢، تهذيب الكمال، للمزي: ٧ / ٢٩٨، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي: ١ / ٣٥٠، تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٣ / ٢٣.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ١ / ٦٠٢، تهذيب التهذيب: ٣ / ٢٣.

(٣) إكمال تهذيب الكمال: ٤ / ٢١٦.

(٤) ينظر: كتاب الثقات: ٤ / ١٩١.

(٥) علل ابن أبي حاتم: ٤ / ٣١٧.

(٦) علل الدارقطني: ٧ / ٧٣.

(٧) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي: ٢ / ٤١٧.

(٨) تقريب التهذيب: ١٧٩.

(٩) معنى وصف الراوي بالمقبول هو القبول عند الانفراد فضلاً عنه عند المتابعة كما يظهر من صنيع الحافظ ابن حجر في التقريب، ينظر: لسان المحدثين، لشيخنا محمد خلف سلامة: ٦٢٨.

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٧ / ٢٩٨، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للذهبي: ٣ / ٢١.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج

أظهرت الدراسة أن التعقّبات تمثّل مظهراً مهمًّا من مظاهر النقد العلمي عند المحدّثين، وأنها تكشف عن دقّة مناهجهم في تقويم الأحكام الحديثية، لا سيما في باب الجرح والتعديل، كما تبيّن أنَّ الحافظ مغلطاي اعتمد في تعقّباته على مسلكين رئيسين: الاعتراض على منهج الذهبي في الحكم بالجهالة، والاستدلال بقرائن يراها رافعة لها، كذكر الراوي في الثقات أو تخريج الأئمة له.

غير أن الدراسة التطبيقية أبانت أنَّ كثيراً من هذه التعقّبات لا ينهض لمعارضة منهج الحافظ الذهبي، إذ إن القرائن المعتمدة فيها – كتوثيق ابن حبان أو مجرد التخريج – لا تكفي في رفع الجهالة عند جمهور النقّاد، وهو ما يدلّ على رسوخ منهج الذهبي في هذا الباب واعتماده على أصول معتبرة، كعدم ارتفا ع جهالة العين برواية الواحد، وعدم الاكتفاء بالتوثيق المُجمل.

كما كشفت الدراسة أن بعض موارد الخلاف بين الإمامين يرجع إلى اختلاف في تحرير نوع الجهالة، لا إلى تعارض حقيقي في الحكم، وأنّ ما ورد في بعض التعقّبات من شدّة في العبارة يُحمل على قاعدة كلام الأقران بعضهم في بعض.

وخلص البحث إلى أن دراسة التعقّبات دراسة تطبيقية تُسهم في إبراز مناهج النقّاد، وتؤكّد أن الحكم على الرواة إنما يُبنى على مجموع القرائن لا على آحادها، وهو ما يعزّز أهمية هذا اللون من الدراسات في تحرير الرواية الحديثية وتقويمها.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ) ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ) حققه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي ت٤٦٣هـ، حققه علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م.

٣. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) حققه عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.

٤. إكمال تهذيب الكمال، لعلاء الدين بن قليج بن عبدالله مغلطاي البكجري (ت ٧٦٢)، حققه: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، مصر، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١م.

٥. الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لعلاء الدين بن قليج بن عبدالله مغلطاي (ت ٧٦٢) اعتنى به: قسم التحقيق بدار الحرمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ٢٠١٤م.

٦. البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) حققه محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٧. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الفاسي المتوفى سنة (٦٢٨) هجرية، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ط ١، تحقيق د. الحسين آيت سعيد .

٨. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، أعوام النشر (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م).

٩. تاريخ أسماء الثقات، لأبي عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي ابن شاهين (ت ٣٨٥ هـ) حققه صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٠. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦هـ) دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
١١. تجريد أسماء الصحابة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) حققه خليفة بن ارحمه بن جهام، جمعية دار البر، الإمارات، دبي، ط ١، ٢٠٢١م.
١٢. تذهيب تهذيب الكمال، للذهبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: غنيم عباس غنيم، دار الفاروق، مصر، ط ١، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م.
١٣. التعقب عند العلماء، لأسماء البغا، بحث منشور في المجلة الدولية لأبحاث الحديث، تركيا / جامعة بايبورت، سنة النشر ٢٠٢٠م
١٤. تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب، رسالة علمية للباحث منصور سلمان نصار، الجامعة الأردنية، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م
١٥. تعقبات الحافظ ابن حجر في الإصابة على ابن الأثير في أُسد الغابة، للباحث حمزة محمد وسيم، رسالة علمية في الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م.
١٦. تعقبات الذهبي في كتابه تنقيح التحقيق على ابن الجوزي دراسة توثيقية نقدية، للباحث محمد إسماعيل موسى برهام، رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٤٥هـ.
١٧. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، حققه محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.
١٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي ت ٤٦٣هـ، حققه مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، ١٣٨٧هـ.
١٩. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن، الهند، ط ١، ١٣٢٥، ١٣٢٧ هـ
٢٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ)، حققه بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢م.
٢١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦ هـ) دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٢٢. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي،

الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

٢٣. الصارم المنكي في الرد على السبكي، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ) تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد اليماني، الريان، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٢٤. صحيح ابن خزيمة، لأبي محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن النيسابوري (ت ٣١١ هـ) حققه محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ،

٢٥. الضعفاء الكبير، محمد بن عمر بن موسى أبو جعفر العقيلي، ت (٣٢٢) ٥، دار المكتبة العلمية، بيروت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ط١، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

٢٦. الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠ هـ) حققه علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م.

٢٧. علل الحديث، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) تحقيق: فريق من الباحثين، مؤسسة الجريسي، الرياض، ط١، ٢٠٠٦ م.

٢٨. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ.

٢٩. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) حققه علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٠. كتاب الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبي حاتم البُستي (ت ٣٥٤ هـ) حققه محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط ١ ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣م.

٣١. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) حققه أبو عبدالله السورقي، المكتبة العلمية المدينة المنورة .

٣٢. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ) دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

٣٣. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ أبي حاتم، البستي ت ٣٥٤هـ، حققه محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب،

ط ١، ١٣٩٦هـ.

٣٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ت ٨٠٧هـ، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٣٥. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن النيسابوري المعروف بابن البيع ت ٤٠٥هـ، حققه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب، بيروت ط ١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

٣٦. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) حققه عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٢، ١٩٧٢م.

٣٧. المغني في الضعفاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) حققه، أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٧م.

٣٨. المؤتَلِف والمختَلِف، لعلي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) حققه موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م

٣٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي ت ٧٤٨هـ، حققه علي محمد البجاوي دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.

٤٠. نهاية السول في رواة الستة الأصول، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ) حققه عبد المنعم إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٣ م.